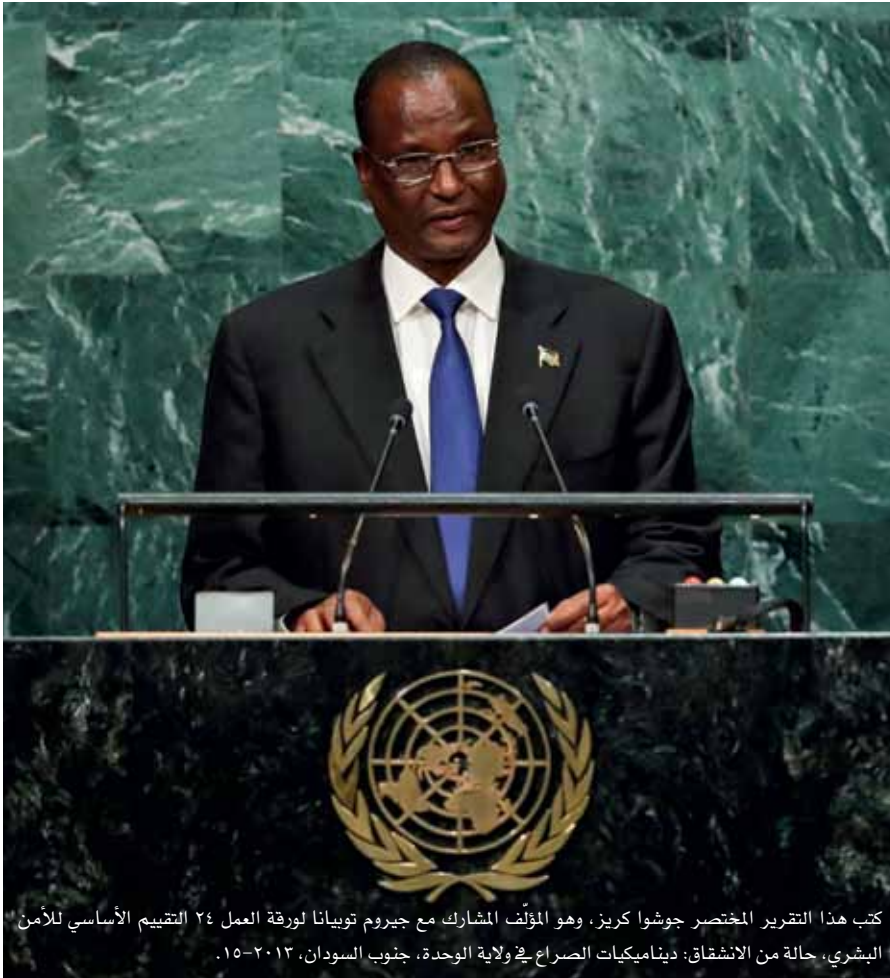


الشرعية والإقصاء والسلطة تعبان دينق غاي وعملية السلام جنوب السودان

تعبان دينق، الذي زار الولايات المتحدة بصفته النائب الأول للرئيس وتحدث في اجتماع الأمم المتحدة ولحكومة الولايات المتحدة^١. ومع ذلك، كان هناك بعض القلق بشأن تعيين تعبان دينق، حيث أقرّ أوغوستينو نقرورق رئيس لجنة الرصد والتقييم المشتركة أنّ شرعية نائب الرئيس الأول مشكوك فيها، لكن حريّاً بالدبلوماسيين العمل مع حكومة جمهورية جنوب السودان بما في ذلك تعبان دينق إذ "ليس لديهم خيار آخر". هذا وتُظهر مراجعة الأمين العام للأمم المتحدة لولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والتي نُشرت

اتفاقية تقاسم سلطة - قد انتهت، فلا سلطة يجري تقاسمها. ورغم عدم امتلاك تعبان دينق لشعبية في جنوب السودان، أعلن أوغوستينو نقرورق، وهو لواء سابق في الجيش الكيني ونائب رئيس لجنة الرصد والتقييم المشتركة (JMEC) التي تتولى مسؤولية مراقبة اتفاقية السلام، بتاريخ ٢٨ أكتوبر، أنّه رغم ما أصاب اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، إلا أنّها لم تهلك بعد وما تزال تشكل الفرصة الأفضل للسلام في جنوب السودان^٢. يتفق المجتمع الدولي إلى حد كبير مع نجوروج وقد رحّب بسعة صدر بتعيين

عقب اشتباكات جوبا في يوليو ٢٠١٦، فرّ ريك مشار، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، من العاصمة؛ في الوقت الذي شنّ فيه الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً منسقاً على مواقع المعارضة في المدينة باستخدام الدبابات والأسلحة الثقيلة والهليكوبترات من نوع Mi-24^٣، وبعد تحقيقها نصراً عسكرياً في جوبا، توجّهت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تعزيز سيطرتها السياسية على الحكومة. بتاريخ ٢٦ يوليو، قام سلفا كير، رئيس جنوب السودان، بتقليد تعبان دينق قاي، الذي شغل فيما مضى موقع كبير للمفاوضين السياسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وظل حتى ٢٢ يوليو يشغل منصب وزير التعيين في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، منصب نائب الرئيس الأول، بدلاً من ريك مشار، في خطوة يمكن التشكيك في شرعيتها. يلقي تعيين تعبان دينق معارضة من غالبية النخبة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة؛ إذ إنّ للحاكم السابق لولاية الوحدة أيضاً شعبية متدنية بين صفوف المعارضة الذين يؤمنون بأنه باع نفسه للحكومة لتحقيق مكاسب شخصية. وفي حين تقف مجموعة صغيرة من القادة السياسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في جوبا وبعض من أنصار تعبان دينق القداماء من الوحدة مؤيدة للنائب الأول الجديد للرئيس، يبقى غالبية أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة موالين لمشار الذي ما تزال القاعدة المساندة له كبيرة رغم أنها ضعفت. في أكتوبر ٢٠١٦، أعلن مشار أنّ اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان قد هلكت، وأنّ المفاوضات السياسية الجديدة ضرورية للتوصل لاتفاقية سلام جديدة^٤. ويتمثل موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بأنّ النائب الأول الجديد للرئيس لا يمثّل المعارضة، وأنّ اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان - وهي



كتب هذا التقرير المختصر جوشوا كريز، وهو المؤلف المشارك مع جبروم توبيانا لورقة العمل ٢٤ التقييم الأساسي للأمن البشري، حالة من الانشقاق: ديناميكيات الصراع في ولاية الوحدة، جنوب السودان، ٢٠١٢-١٥.

في ١٠ نوفمبر، أن تعين تعبان ديق "جعل شرعية التشكيلة الحكومية الحالية غير واضحة"^٦. ورغم هذه الشكوك، يُصّر السياسيون الأمريكيون والأوروبيون في أحاديثهم الخاصة على أن اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان هي ما يستحق كل الاهتمام^٧. وكما هو مبين أدناه، فلدى أعضاء السلك الدبلوماسي رغبة قليلة في خلق مفاوضات سياسية جديدة وبالتالي فقد أعلنوا تأييدهم لاتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، رغم أنهم أبدوا في أحاديثهم الخاصة القليل من التفاؤل بشأن إمكانية نجاح عملية السلام الحالية. فكان تأييد المجتمع الدولي المعلن لتعبان ديق أساسياً لخطة حكومة جمهورية جنوب السودان التي تهدف إلى إقصاء المعارضة من السلطة والاحتفاظ بالشرعية التي من شأنها أن تسمح لها بالشروع في تنفيذ حملة عسكرية للسيطرة على جنوب السودان خلال موسم الجفاف القادم.

وُضعت اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لتشكل حلاً عسكرياً للأزمة في جنوب السودان وكاتفاقية تقاسم سلطة ثنائية عالية المستوى بين الطرفين المتحاربين: الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. بحيث تفضي لتشكيل حكومة انتقالية. ولإستبقاء مضمون هذه الاتفاقية بعد أحداث يوليو ٢٠١٦، كان ينبغي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية أن تشكل حكومة تقاسم سلطة حقيقية وأن يُنظر إلى تعبان ديق على أنه زعيم معارضة حقيقي يمكن أن تؤدي مشاركته في عملية السلام إلى تحقيق مستقبل مستدام لجنوب السودان. في الوقت الحالي، تتوقف إمكانية جعل اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان اتفاقية قابلة للتطبيق على موقف النائب الأول للرئيس.

يُحلل هذا التقرير المختصر تاريخ تعبان ديق ومكانته الحالي في جنوب السودان. وبذلك، يستند التقرير إلى ورقة عمل جديدة لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري حول ولاية الوحدة - حالة من الانشقاق: ديناميكيات الصراع في ولاية الوحدة، جنوب السودان، ٢٠١٣-١٥^٨ والتي يتم نشرها مع هذا التقرير المختصر. حيث تُحلل ورقة العمل الاستمرارية بين الحرب الأهلية الثانية الطويلة للسودان (١٩٨٣ - ٢٠٠٥) والصراع الحالي فضلاً عن الديناميات الاجتماعية والعسكرية التي نشأت منذ ديسمبر ٢٠١٣.

هذا ويضع هذا التقرير المختصر بعض النتائج الأساسية لورقة العمل في سياق الديناميات

السياسية الحالية في الدولة. ويتعين تعبان ديق نائب رئيس أول، واستمرار الاشتباكات في الوحدة، تشكل الولاية المحاصرة محوراً لفهم التحديات التي تواجه جنوب السودان اليوم.

تعين تعبان ديق

عقب توقيع اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في أغسطس ٢٠١٥، جرت المفاوضات لأشهر عديدة بشأن الشكل الأفضل للحكومة الانتقالية والوضع العسكري في جوبا منزوعة سلاح ظاهرياً؛ حيث لم تقم حكومة جنوب السودان بنزع السلاح خلال هذه الفترة كما أوجبت الاتفاقية، ولم يُعد مشار إلى العاصمة رغم تزايد الضغط لعودته من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان والجهات الدولية الفاعلة. وعندما عاد مشار أخيراً إلى جوبا في نيسان ٢٠١٦، كانت المدينة ما تزال غير منزوعة السلاح، ولم يكن أي من الطرفين مهتماً بتنفيذ اتفاقية السلام بشكل كامل. وفي الواقع، حاول كلا الطرفين استخراج أقصى المكاسب السياسية من قراءة انتقائية لأجزاء من اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، في حين تعثر التنفيذ العام للاتفاقية، وبقيت جوبا مسلحة، وأوشكت المواجهة على الاندلاع بين القوتين إلى حد كبير

شكلت هذه الحالة الغير مستقرة خلفية لاشتباكات أولية في جوبا في تاريخ ٧-٨ يوليو ٢٠١٦. والأحداث المحيطة بهذه الاشتباكات متعارضة^٩. ومع ذلك، يبدو جلياً أن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش استخدمت هذه الحوادث ذريعة لهجوم عسكري شامل على مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في جوبا في ١٠-١١ يوليو، وهو هجوم مصمم لتعزيز السيطرة العسكرية للحكومة على العاصمة.

فرّ مشار من جوبا خلال هذا الاعتداء، مُجهاً جنوباً نحو جمهورية الكونغو الديمقراطية تاركاً فراغاً في السلطة بجوبا. طالب كبير مراراً وتكراراً بعودة مشار إلى العاصمة أو عزله عن منصب نائب الرئيس الأول. خشية على حياته، رفض مشار العودة إلى جوبا وأشار إلى أنه سيفعل ذلك حال وصول قوة من طرف ثالث في جوبا مما قد يضمن سلامته.

استغل كل من كير وتعبان ديق غياب مشار فرصة سياسية. وفي ٢٢ يوليو، في فندق كراون، أيد اجتماع عُقد على عجل لمؤيدي ديق في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة - بما في ذلك الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان ديو ماتوك ونائب الرئيس ألفريد لادو فور (كلاهما يفوق تعبان

ديق في الرتبة في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة)، فضلاً عن حزبياً للولجاتكوت، وزير الشؤون الخارجية الأسبق في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة تعين تعبان ديق نائباً أولاً للرئيس^{١٠}. قد كير تعبان ديق منصب النائب الأول للرئيس في ٢٦ يوليو.

تؤكد حكومة جمهورية جنوب السودان أن هذا التعيين كان قانونياً. إذ ينص البند ٤-٦ من اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان أن:

في حال أصبح منصب نائب الرئيس الأول فارغاً خلال الفترة الانتقالية، لأي سبب، ويشمل ذلك المرض العقلي أو العجز الجسدي لشاغل المنصب، يُرشح البديل من قبل أعلى هيئة قيادية للمعارضة المسلحة لجنوب السودان كما في توقيع الاتفاقية^{١١}.

وتحتفظ حكومة جمهورية جنوب السودان بأن غياب مشار من جوبا يعني أن منصب نائب الرئيس الأول كان شاغراً بالفعل، وأن اجتماع الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في فندق كراون شكّل اجتماعاً شرعياً لهيئة القيادة للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، وأن تعبان ديق كان عضواً شرعياً في المعارضة وبالتالي يمكن أن يُرشح لمنصب النائب الأول للرئيس.

رداً على ذلك، تقول الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أنه في ٢٢ يوليو طلب مشار من كير عزل تعبان ديق من الحكومة الانتقالية وإقالته من الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، وبالتالي إسقاط أهليته للترشح لمنصب نائب الرئيس الأول^{١٢}. وتؤكد أيضاً أنه في حين كان هناك اجتماع لبعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في فندق كراون، إلا أن هذا الاجتماع كان بعيداً عن غالبية قيادة المعارضة، ولم يكن اجتماعاً لمجلس القيادة الوطنية للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، وشكّل على نحو فعال استيلاءً على السلطة من قبل فئة موالية لتعبان ديق في جوبا. هذا ولا يوجد دليل على أن أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة الذين أيدوا تعبان ديق كانت لهم الأهلية القانونية للقيام بذلك.

هذا ولا يمكن تفسير فرار مشار من العاصمة بصورة معقولة على أنه إشارة إلى أن منصب النائب الأول للرئيس كان شاغراً. حيث أعرب مشار باستمرار عن نيته العودة إلى جوبا حال استقرار الوضع الأمني. ونتيجة لذلك، لم يكن البند المطبق من اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان ليكون ٦، ٤، ٥، والذي ينص على أن:

في حال الغياب المؤقت لنائب الرئيس الأول، قد يفوض نائب الرئيس الأول وزيراً رفيع المستوى من المعارضة المسلحة لتولي الوظائف والمهام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.^{١٣}

رغم شرعيته المشكوك فيها، رُحِبَ بتعيين تعبان دينق على نطاق واسع من قبل المنظمات الإقليمية المشاركة في عملية السلام. في أغسطس ٢٠١٦، اعترف فستس موقاي، رئيس لجنة الرصد والتقييم المشتركة، بتعبان دينق بصفته نائب الرئيس الأول وتعهّد بالعمل معه وكبير على تنفيذ اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.^{١٤} وتمثل مطالبة لجنة الرصد والتقييم المشتركة بأن تشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية أمرًا داخلي، لا رأي لها فيه.^{١٥} مع ذلك، يتطلب هذا الموقف الاعتراف بتعبان دينق بصفته القائد الشرعي للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، والإيمان بأن عملية اختياره كانت شأنًا داخلياً صحيحاً - على وجه التحديد ما يعترض عليه مشار وبقية الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. في ٢٨ أغسطس، وضح فستس موقاي أن في حين وجدت لجنة الرصد والتقييم المشتركة أن شرعية تعبان دينق مشكوك فيها، لم يكن لها خيار إلا مشاركته في حال رغبت بالاستمرار في انتهاز تسوية سلمية من خلال اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.^{١٦}

اتخذ المجتمع الدولي نفس موقف لجنة الرصد والتقييم المشتركة. في ٢٦ أغسطس، وضحت الهيئة الحكومية للتنمية أن تعيين تعبان دينق كان قانونياً، كما فعل وزير الخارجية الأمريكية جون كيري في بيان للصحافة في نيروبي بتاريخ ٢٢ أغسطس.^{١٧} وفي ٧ سبتمبر، قال المبعوث الأمريكي الخاص للسودان وجنوب السودان، أنه اعترف بتعبان دينق نائباً أول للرئيس، مستخدماً نفس الأسباب التي عزت إليها لجنة الرصد والتقييم الدولية موقفها. وعلى حد تعبيره: 'إننا لا نؤمن أن من الحكمة أن يعود مشار لمنصبه السابق في جوبا.'^{١٨} وقد رُسخ قبول تعبان دينق نائب رئيس أول في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٦، حيث التقى تعبان مسؤولين في الولايات المتحدة وألقى كلمته للجمعية العامة للأمم المتحدة.

رغم تأييده الشعبي للنائب الأول الجديد للرئيس، يدرك المجتمع الدولي أن تعبان دينق يفتقر لتفويض بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وفي جنوب السودان بشكل عام. ومع ذلك، ونظراً لمدى دعم المجتمع الدولي لاتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان منذ إبرامها، هناك عزوف عميق عن الاعتراف بأن اتفاقية السلام تمثل إخفاقاً، وأن دبلوماسي الولايات المتحدة وأوروبا لا

يرغبون ببدء عملية سلام جديدة. ونتيجةً لذلك، يواصل المجتمع الدولي والهيئات الإقليمية كالهيئة الحكومية للتنمية دعم عملية سلام لا يعتقد أحد بنجاحها رغم قبولها علناً باعتبارها تضيي شرعية إلى ما كان انقلاباً داخلياً فعلياً في جوبا.

كان قبول تعيين تعبان دينق من قبل لجنة الرصد والتقييم المشتركة والهيئة الحكومية للتنمية والمجتمع الدولي مهماً بالنسبة لكبير. فبعد فرار مشار من هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان على مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في جوبا، واجهت حكومة جمهورية جنوب السودان خياراً قاسياً: قد تسمح لمشار بالعودة إلى جوبا لإعادة إدارة حكومة تقاسم سلطة انتقالية والتي لا مصلحة لها فيه، أو تعيين خليفة مشار. وفي حال لم تعترف لجنة الرصد والتقييم المشتركة والمجتمع الدولي بخليفة مشار باعتباره شرعي، سيكون الضغط على كير للسماح مشار بالعودة إلى العاصمة وللعودة للمفاوضات. وفي حال رفضت حكومة جمهورية جنوب السودان القيام بذلك وهجرت عملية السلام، ستواجه الحكومة انتقادات دولية.

يسمح تعيين تعبان دينق نائب رئيس أول للحكومة بالتصريح على أنها ما تزال ملتزمة بعملية السلام. وينزع قبول تعبان دينق قائداً رسمياً للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أيضاً شرعية غالبية الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، مستبعدين من مكان في عملية السلام.

يشكل تعبان دينق خياراً آمناً لكبير. فعلى عكس مشار، هو لا يمتلك الدعم السياسي الوطني الضروري للتناقص على الرئاسة، وبالتالي فهو مدين لكبير سلطته إلى حد كبير. أمّا بالنسبة لتعبان دينق، فيسمح التعيين باستحقاق سلطة شخصية إلى جانب مرتبته العليا في الهيكل السياسي جنوب السودان. ولاؤه لكبير مؤقت ولا يعكس اتفاقاً متبادلاً جوهرياً أو رؤية موحدة لجنوب السودان.

يكرّر اتفاق المصلحة الحالي بين كير وتعبان دينق تحالفاً سابقاً بين الرجلين. وكما تبين ورقة العمل المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل، أمضى تعبان دينق الحرب الأهلية الثانية في السودان حليفاً قوياً لرياك مشار بما في ذلك عندما انشق الأخير عن الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومع ذلك، أصبح تعبان دينق عام ٢٠١٥ مالياً لكبير وكوفئ بحكم ولاية الوحدة، والتي تولّاهما من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣. خلال هذه الفترة، أنجز تعبان دينق وظائف مفيدة متعدّدة لكبير: انشق عمّا كان حريّ به أن يكون قاعدة السلطة الأكثر تماسكاً لمشار، في ولاية الوحدة التي يتبع لها وضمن عدم ذهاب عائدات نفل الوحدة لمنافسه الرئيسي، هذا وعنى حكم تعبان دينق أن

من الممكن تهميش قادة بول نوير الذين سيطروا على غالبية الوحدة خلال الحرب الأهلية الثانية كما ويمكن إبعادهم عن السلطة.

يرى التحالف الحالي بين الرجلين مجدداً أن كير يستخدم تعبان دينق محاولاً الانشقاق عن قاعدة السلطة لمشار، على الصعيد الوطني في هذه المرة. وعنى قبول المجتمع الدولي لتعبان دينق باعتباره نائب رئيس أول شرعي أيضاً أن في حين اعترفت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة سابقاً بصفته معارضة سياسية شرعية ذات تطلعات موضوعية، ويوصف أعضاؤها الآن برجال عصابات أو إرهابيين، خارج العملية السياسية. في أكتوبر ٢٠١٦، على سبيل المثال، بين وزير المعلومات لولاية ليتش الشمالية - إحدى الولايات التي يفترض تقسيم الوحدة إليها وفقاً لمرسوم كير لأكتوبر ٢٠١٥ - أنه منذ كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة تحت سلطة نائب الرئيس الأول، والتزم تعبان دينق بالسلام، كان أي من المقاتلين المسلحين المشاركين في الاشتباكات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان مجرمين ببساطة.^{١٩} في اختلاف على الموضوع، في ٩ أكتوبر، طلب متحدّث الجيش الشعبي لتحرير السودان لول روي كوانق من المجتمع الدولي الاعتراف بمؤيدي مشار بصفتهم "إرهابيين".^{٢٠} تُشير تصوّرات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة ومجموعات المعارضة الأخرى في الدولة إلى أن أولئك الذين كانوا جزءاً من المفاوضات السياسية يوماً يشكّلون برنامجاً سياسياً مرفوضاً، ومطالبهم موصوفة بغير السياسية - بصورون على أنهم مجرد رجال عصابات مهتمين بالإنشاء الذاتي. مما يعني أن عملية اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بعد إقصاء الغالبية العظمى للدولة، تتمثل فقط الآن حكومة جمهورية جنوب السودان في جوبا. في الوقت ذاته، تُشير أوصاف المعارضة للحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش إلى أنه يُعتقد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة مشكلة أمنية وتُعامل على أنه مشكلة أمنية.

تسجم تصوّرات المعارضة مع آمال الجيش الشعبي لتحرير السودان لموسم الجفاف القادم، ولا سيما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة إما ستندمج تحت سلطة تعبان دينق أو تُستقصى، كما يوضّح أدناه. إذ يقيد تعيين تعبان دينق على نحو فعّال المساحة المشروعة للسياسيين في الدولة بجوبا، في حين أن في بقية جنوب السودان تتحوّل الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة والجماعات المعارضة الأخرى إلى مشاكل أمنية، يُفترض تسكينها.

عندما عُيّن تعبان دينق نائباً رئيساً أول، جلب معه عدداً من سياسيي الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة المهمين، بمن فيهم إزيكيل جاتكوث وألفرد لادو قوري. وفي بداية شهر أغسطس ٢٠١٦، سرّح تعبان دينق جميع الوزراء الذين عيّنهم ريك مشار في الحكومة الانتقالية واستبدل بهم مؤيديه: استلم إزيكيل جاتكوث وزارة البترول، وألفرد لادو قوري، وزارة الأراضي والإسكان والتنمية الحضرية. ومع ذلك يقتصر تأييد تعبان دينق بالكامل تقريباً على جوبا. أما جميع قوى المعارضة النشطة المشاركة في قتال الجيش الشعبي لتحرير السودان في الإقليم الاستوائي، فإمّا تبقى مع ريك مشار أو تواصل العمل بشكل مستقل، كما هو الحال بالنسبة لقوى الحركة الشعبية لتحرير السودان في ولاية بحر الغزال الغربية. في كلا المنطقتين، يوجد عدم اتفاق عميق وجوهري مع، وعدم ثقة، في حكومة جمهورية جنوب السودان وقليل من الاحترام لتعبان دينق. علاوةً على ذلك، لم ينضم قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة الرئيسيين إلى تعبان دينق، حيث بقي سيمون غاتويتش دوال، القائد العام لموظفي الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة موالياً لمشار، إلى جانب جميع كبار الجنرالات تقريباً، بمن فيهم مارتيني كيني ترنسيو ومجوك قاي ماجاك.

قبل أحداث يوليو ٢٠١٦، واجه مشار خيبة أمل بين أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة فضلاً عن نخبتها السياسية. في يونيو ٢٠١٥، كان سيمون جاتويتش جزءاً من مجموعة من جنرالات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، بمن فيهم بيتر قديت وغانوث جاتكوث وجابريل جاتويتش تشاني (تانجيني)، والذي وقّع خطاباً لرئيس السودان عمر البشير يطلب منه أن تتجاوز الأسلحة الموجهة للجهة تعبان دينق وتوزع على القادة الميدانيين.^{٢١} أحبط سيمون جاتويتش جزءاً من كفاية إمدادات الأسلحة للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في الميدان وشعر بخيانة المفاوضين السياسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة له، حيث بدوا أكثر اهتماماً في التقدّم الذاتي منه في تعزيز مصالح مجتمع النوير. عندما انفصل قديت وجاتكوث عن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة لاحقاً ذلك العام، لم ينضم سيمون جاتويتش لهم نتيجة الضغط من مجتمع اللونوير الذي ينتمي له. ومع ذلك، شاركه العديد من أفراد المعارضة خيبة أمّله من النخبة السياسية للحركة الشعبية لتحرير

السودان - المعارضة. زاد هذا الإحباط على مدار الفترة ٢٠١٥-١٦، ولا سيما ضمن مجتمع النوير، حيث توقّفت المفاوضات على المستوى الوطني وتدهور وضع العديد من المجتمعات في منطقة أعالي النيل بشكل ملحوظ.

ربّما بشكل غير متوقّع، قطع انشقاق تعبان دينق للحكومة شوطاً كبيراً في تأييد دعم ريك مشار بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. وعضواً عن ريك مشار وتعبان دينق، أصبح الأخير وحده كيش فداء، ملوماً على فساد النخبة السياسية. وحيث يُقضى مشار من المفاوضات السياسية، لم يعد مضطراً للتنازل عن مواقفه السياسية، والتي قد تصبح أكثر تطرفاً نتيجة لذلك - وأكثر استساغة لدعم قاعدته. أمّا بالنسبة لقوى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة والتي تُشارك حالياً في قتال فعلي مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في بحر الغزال والإقليم الاستوائي ومنطقة أعالي النيل، فإنّ ريك مشار هو القائد الممكن الوحيد، إذ يخضع تعبان دينق بشكل كبير لتأثير كبير ولا يدعم الصراع المسلح مع حكومة جمهورية جنوب السودان. في هذا الإطار، قد يكون تعيين تعبان دينق، الذي أمل كير أن يقسم المعارضة، قطعاً إلى حد ما شوطاً نحو توحيدها والتغلب على عدم رضا أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة عن حكم مشار.

نتيجة إنشاء كير لقيادة للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في جوبا تحت ولاية تعبان دينق والتّي تظل معزولة عن النضالات الأوسع نطاقاً التي تحدث جنوب السودان، وحقيقة أنّ المجتمع الدولي أعطى الشرعية لنائب الرئيس الأول، تُقصى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة من المفاوضات التي تتعلّق بالمستقبل السياسي لجنوب السودان. يُشير تهجير كينيا لمتحدّتي الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة جيمس غاديت داك في ٣ نوفمبر، بعد أن دفع كير لصندوق انتخابي للرئيس الكيني أوهورو كينياتا كما زعم، إلى أنّ حكومة جمهورية جنوب السودان تُحاول إغلاق المساحات التي نُظمت منها الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة المقاومة سابقاً؛ ويمكن قول ذلك أيضاً عن الحركات التي أنشئت لمنع ريك مشار من البقاء في أديس أبابا والخرطوم في الشهر ذاته.^{٢٢}

في هذا السياق، تتّمسك الطريقة الوحيدة التي قد تمكّن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة من تصوّر العودة إلى طاولة المفاوضات هي عن طريق العنف. تأمل حملة موسم جفاف ناجحة أن تُجبر الهيئة الحكومية للتنمية ولجنة الرصد والتقييم المشتركة والولايات المتحدة على الاعتراف بأنّ اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب

السودان قد فشلت وأنّ تعبان دينق غير مشروع، مما قد يُجبر المجتمع الدولي بدوره على الضغط على حكومة جمهورية جنوب السودان للتفاوض مع المعارضة. شكّلت اللقاءات الأولى للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بعد تعيين تعبان دينق في أغسطس ٢٠١٦ في الخرطوم بداية التحضيرات لحملة موسم جفاف ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. في ٢٥ سبتمبر، دعى مشار إلى إعادة تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة لتشن 'المقاومة المسلحة' الحرب ضد حكومة جمهورية جنوب السودان.^{٢٣}

ندّدت الولايات المتحدة على الفور بإعلانه: بين المتحدّث باسم وزارة الخارجية جون كيربي بتاريخ ٢٨ سبتمبر أنّ حكومة الولايات المتحدة "تدين بشدة" مطالب مشار.^{٢٤} وبالفعل، أشارت الولايات المتحدة إلى نداء مشار للمقاومة المسلحة في ملحق قرارها المقترح لمجلس الأمن الدولي، والذي دعى إلى فرض حظر الأسلحة على جنوب السودان وقد تمّ تعميمه في ١٧ نوفمبر.^{٢٥} وضّح الملحق أيضاً العقوبات المفروضة على بولم الونج أوآن وميشيل مكايوي لويث وريك مشار، في حركة لو قدر لها النجاح لكانت همّشت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أكثر.^{٢٦}

من منظور الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، تسببت عملية السلام نفسها لمشار بتجديد نداءه للصراع المسلح. وبعد إنكارها مساحة مفاوضات بعد فرض عملية سلام استقصت الغالبية العظمى للمعارضة، تأمل الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة العودة إلى المفاوضات السياسية مع حكومة جمهورية جنوب السودان من خلال العنف.

تعبان دينق في الوحدة

يمتلك تعبان دينق مصداقية سياسية متدنية بصفته نائباً أولاً للرئيس على المستوى القومي، وفي الوقت نفسه مكروه تماماً في ولاية الوحدة التي ينحدر منها، حيث لاقت فكرة تعيين رجل لا يحظى بشعبية رئيساً للمعارضة الاستياء. في ٢٩ أغسطس، أدان زعماء قبائل من جميع أنحاء منطقة أعالي النيل تعيينه. هذا ويتحدّث سكان نوير في موقع حماية الأمم المتحدة للمدنيين في ريكونا بانتقاد حول تعيين تعبان دينق؛ فهم يتهمونه بخيانة مجتمعه والانضمام للنخبة السياسية التي قتلت مدنيي النوير بوحشية في جوبا في ديسمبر ٢٠١٣ وسلبت ونهبت في طريقها إلى جنوب الوحدة عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥.^{٢٧} تعود كراهية تعبان دينق في الوحدة إلى الوقت

الذي قضاه حاكماً. فزي حين كان حكم تعبان دينق مدعوماً من جوبا، اشتكى شعب الوحدة مراراً من فرض كير له على الولاية، تماماً كما يتهمون كير الآن بفرض تعبان دينق على الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. هذا وعرضته مزاعم الفساد خلال الفترة التي قضاه حاكماً إلى الازدراء العام. فعندما كان تعبان دينق حاكماً، لم يكن هناك مساءلة عن عائدات النفط المنسوبة للوحدة، كما أنهم لا يملكون أي فكرة حتى عن أماكن تواجد ما نسبته ٢ بالمائة من عائدات النفط والتي يجب أن تعود لشعب الوحدة.

منذ ٢٠٠٥ سعواً، اشتد عدم الرضا عن تعبان دينق. ففي عام ٢٠٠٨، تحالف فولينو متيب، قائد مليشيا قوي خلال الحرب الأهلية الثانية من بول نوير، مع ريك مشار ودعم جوزيف نقوين مونتييل وجانق، الحاكم الحالي لولاية الوحدة، لرئاسة الحركة الشعبية لتحرير السودان للولاية. تم انتخاب جوزيف نقوين مونتييل في مؤتمر حزب الولاية في أبريل ٢٠٠٨. فني ولايات جنوب السودان، كانت قاعدة أساسية أن يمثل رئيس الحزب الحركة الشعبية لتحرير السودان في انتخاب حكام الولايات عام ٢٠١٠. وتجاهلاً لهذا الاتفاق، رفض تعبان دينق الآثار المترتبة على انتخاب جوزيف نقوين مونتييل، وبدأ القائدان بالتناقص على السلطة في بانتيو. وتدخلت جوبا لاحقاً لصالح تعبان دينق.^{٢٨}

اختار نقوين مونتيو ألا يعمل بصفته مرشحاً لمنصب الحاكم نتيجة الضغط من جوبا. وبدلاً من ذلك، دعم معارضو تعبان دينق أنجلينا تيني، زوجة مشار، التي كانت تعمل بصفته مرشحاً مستقلاً. فاز تعبان دينق في الانتخابات وسط اتهامات واسعة بتزوير التصويت واستخدام التهريب للحصول على الأصوات.

يُثبت نصره العلامة الواضحة لتوليته منصب الحاكم. شعر العديد من أعضاء الحزب أن جوبا فرضت تعبان دينق على الولاية وفقدوا الثقة في الحكومة والمكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان. اتسع نطاق الغضب من إعادة انتخاب تعبان دينق وتجاوز النخبة السياسية التي دعمت جوزيف نقوين مونتييل ليصل إلى معظم أنحاء الولاية. كان موقف تعبان دينق الضعيف داخل الوحدة هو ما قاده لاحقاً للبحث عن تقارب مع ريك مشار. حسنت هذه المصالحة موقف تعبان دينق، إلا أنها شكّلت بداية أيضاً للعواقب مع سلفا كير، الذي كان قلقاً بشأن ولاية الوحدة الموحدة تحت حكم ريك

مشار. سرّح كير أخيراً تعبان دينق في يوليو ٢٠١٢، جزءاً من مجموعة كبيرة من حالات التسريح التي وُضعت لدعم حكمه ضد تحدي مشار.

منذ ديسمبر ٢٠١٢، كان تعبان دينق المفاوض السياسي الرئيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. في هذا المنصب، لم يكن مشهوراً في ولاية الوحدة. إذ شعر أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بأنه كان يُفاوض في أديس أبابا ليحقق مكاسب شخصية، وأنه كان أكثر اهتماماً في تشكيلة الحكومة المستقبلية - وموقعه فيها - أكثر من تحقيق العدالة في أحداث ديسمبر ٢٠١٢ في جوبا، أو في تأمين مكان لنوير في السياسة الوطنية لجنوب السودان. وقد أعرب عن هذا التوتر، على سبيل المثال، خلال المؤتمر الأول للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في باجك في أبريل ٢٠١٤، حيث أصرّ تعبان دينق أن قبول فريقه المفاوض لحكومة يقودها كير يجب أن يُصادق عليه أيضاً من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة الأوسع نطاقاً - وهو موقف رفضت المعارضة دعمه. كان تعبان دينق لا يحظى بشعبية بنفس قدر تلك لقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. كان مسؤولاً عن شراء الأسلحة للصراع في ولاية الوحدة، وأكد الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أن إمدادات الأسلحة لم تكن كافية ولم تسلم للأماكن الصحيحة.

ازداد شعور العداوة نحو تعبان دينق في الولاية بعد مؤتمر باجك، عندما استبدل مشار بيتر غاديت بصفته قائد الفرقة الرابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بنائبه، سايمون ماقويك قاي ماجك. قبل الصراع، كان ماقويك قاي متحدّثاً غير شعبي للمجلس التشريعي لولاية الوحدة؛ عينه تعبان دينق، وعزله تغرين مونيتور في سبتمبر ٢٠١٢. ادّعى العديد من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أن ماقويك قاي كان غير مناسب لمنصبه الجديد بصفته قائد فرقة، فقد كان سياسياً بالأساس وليس جندياً. هذا وشعر الأعضاء أيضاً أن تعيينه شكّل حالة أخرى لنخبة سياسية تخدم مصالحها الذاتية في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة مستخدمةً المحسوبية للاحتفاظ بالسيطرة على الولاية، على نحو يُضِر بالمعارضة العامة للحكومة.

أدى الانهيار اللاحق للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في الولاية خلال هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبريل - يونيو ٢٠١٥ على بانكاواتش وجنوب الوحدة إلى زيادة انتقادات تعبان دينق. وكان الشك في القيادة السياسية والعسكرية للمعارضة أحد الأسباب التي جعلت الحركة الشعبية

لتحرير السودان - المعارضة تستصعب التجنيد في جنوب الوحدة خلال هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ٢٠١٥.

وبالتالي، ترتبط كراهية نائب الرئيس الأول الجديد في الولاية التي ينتمي إليها بوضوح بتوليته منصب الحاكم وأدائه بصفته عضواً في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة.

الوضع العسكري في الوحدة

بعد فترة قصيرة من توليه منصب نائب الرئيس الأول، تعهد تعبان دينق بدمج الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، أقام مناطق معسكرات لقوى المعارضة في الإقليم الاستوائي.^{٢٩} إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة لم تنتقل إلى مناطق المعسكرات هذه، ولم تعترف أي من قوى المعارضة في الإقليم الاستوائي بتعبان دينق بصفته قائداً عاماً لقواتهم. وبالفعل، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة شديدة اللهجة في الرد على تصريحات تعبان دينق، وأعلنت قوى المعارضة في الولاية الاستوائية الوسطى أن نائب الرئيس الأول لا جيش له ليدمج^{٣٠}. خارج جوبا، يعترف القليل من أعضاء المعارضة بسلطة تعبان دينق.

الوضع في الوحدة أكثر تعقيداً، إذ أعلن العديد من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة من منطقة جويت، موطن تعبان دينق، موالاتهم لنائب الرئيس الأول الجديد، بمن فيهم كارلو كول و دور مانجورو لياه ديو، وجميعهم من جيكاني نوير، مثل تعبان دينق. وحتى الآن، لم تدعم غالبية الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة حتى في مقاطعة جويت، نائب الرئيس الأول الجديد. وترك أولئك الذين انضموا لتعبان دينق المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وذهبوا إلى معقل الجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو، منضمين إلى القوات الحكومية على نحو فعّال. زار دور مانجور مقاطعة جويت سراً في نهاية شهر يوليو، في محاولة لإقناع قوّات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة هناك بالانضمام إلى قوى نائب الرئيس الأول؛ حيث قوبل بالرفض.

غادر عدداً من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة من بول نوير الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أيضاً للانضمام إلى تعبان دينق، أهمهم مايكل ماكال كول، قائد عمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان للوحدة. ينتمي

معظم هؤلاء القادة إلى المواليين الذين التفوا حول تعبان دينق خلال توليه منصب الحاكم. عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، خلال أحد محاولاته لنزع سلاح قوى بول نوير في الولاية، حمل تعبان دينق ماكال كول مسؤولية مهاجمة قوى ماثيو بولجانق. وكقادة جيڪاني نوير، انفصلت بول نوير الموالية لتعبان دينق عن بقية الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وانضمت للجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو وريكونا.

ومع ذلك، بقيت الغالبية العظمى لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في الوحدة موالية لمشار، بمن فيهم تيتو بيل وبيك، نائب قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في الوحدة، وماغويك غاي، قائد الفرقة الرابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. وعلى النقيض من مزاعم الحكومة بأن ١٠٠٠٠ عضو من الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة انضموا إلى تعبان دينق، من المرجح أن يصل عدد الانشقاقات في الوحدة إلى المئات، ويبقى جنوب الولاية معادياً بشدة لحكومة جمهورية جنوب السودان وتعبان دينق.

منطقة بول نوير

قد يتسبب تعيين تعبان دينق نائب رئيس أول بالمشاكل أيضاً ضمن قوى الحكومة في الوحدة. حيث يبغض نقوين مونتييل، الحاكم الحالي للولاية - والحاكم المتوقع لما يُفترض أن تصبح ولاية ليتش الشمالية بموجب تقسيم كير المقترح للوحدة - تعبان دينق. ولهذه الكراهية جذور تاريخية عميقة. فعام ١٩٩٧، تازع الرجلان على حكم ولاية الوحدة؛ تعبان دينق ومؤيدو مشار، و نقوين مونتييل مع دعم السودان لحزب المؤتمر الوطني. فاز تعبان دينق بالحكم وخلال حكمه شن معارك مريرة مع قادة بول نوير، يتولى العديد منهم الآن مناصب هامة في القوى العسكرية الموالية للحكومة في ولاية الوحدة.

استمر التنافس الشخصي بين الرجلين بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢٠٠٥ والذي أنهى الحرب الأهلية الثانية في السودان. توحد مشار وماتيب حول نقوين مونتييل عام ٢٠٠٨ بصفته مرشحاً لخوض الانتخابات ضد تعبان دينق، إلا أن جوبا تدخلت في انتخابات حاكم الولايات لضمان بقاء تعبان دينق حاكماً وهزيمة المرشح البديل في نهاية المطاف، أنجيلينا تيني.

بعد انتخابه، واصل تعبان دينق حملة نزع السلاح في الوحدة، في التحضير لاستفتاء يناير ٢٠١١ ظاهرياً. ففي الواقع، استهدفت الحملة مجموعات

شعر تعبان دينق بأنها تهدد حكمه، بما في ذلك بول نوير. كانت العملية عنيفة جداً وخلفت شعوراً بالظلم طويل الأجل في منطقة بول نوير ضد تعبان دينق، ولا سيما أن الجيش الشعبي لتحرير السودان المشارك في العقاب الجماعي لبول نوير في أبريل ومايو ٢٠١١، محرّقين قراهم ومانعين وصول المساعدات الإنسانية إلى مقاطعة مايو. شكّلت الحملة سبباً رئيسياً لتأسيس جماعات متمردة قوية في بول نوير، بما في ذلك تلك الخاضعة لسيطرة ماثيو بولنق، القائد الأقوى حالياً في ولاية الوحدة.

تلقت بول نوير تعيين تعبان دينق نائب رئيس أول باستياء عميق. في ٧ أكتوبر، استقال بابيني مونتييل، أخ الحاكم وقائد ميليشيا سابق، من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي خطاب استقالته، يقول بابيني أن مرسوم الثماني وعشرين ولاية سيسلب أرض بول نوير ويوجه لحكومة جمهورية جنوب السودان تهمة العمل على تعزيز مصالح دينكا على حساب النوير. ومع ذلك، ونظراً لنقد بابيني لأخيه في الخطاب، ينبغي ألا يؤخذ الخطاب كبدية لتحرك قادة بول نوير بمحاذاة الحركة الشعبية لتحرير السودان باتجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة.

أدى انفصال تعبان دينق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة إلى ظهور أربعة فصائل مختلفة من بول نوير في ولاية الوحدة. يتألف الفصيل الأول من عدد صغير من القادة المواليين لتعبان دينق، ماكال كول. أما الفصيل الثاني فيتألف من قادة مثل بابيني مونتييل وبيتر غاديت، المعادين لحكومة جمهورية جنوب السودان، وغير المرتبطين بالحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، ويمكن توظيفهما مفسدين من قبل الخرطوم في المفاوضات المستقبلية مع جنوب السودان، في حال حصولهم على أسلحة. هذا وتشكّل قوى بول نوير الموالية للتيار الرئيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة الفصيل الثالث. ويتضمن الفصيل الرابع القادة والقوات المصطفين حول نقوين مونتييل وماثيو بولجانق، وهما الرئيسان الفاعلان من الوحدة حالياً. ويبغض الرجلان تعبان دينق بشدة.

وبناءً على ذلك، لم يتقبّل نقوين مونتييل وماثيو بولنق تعيين تعبان دينق نائب رئيس أول. ومع ذلك، يتحكم الرجلان بهذه المساحات الواسعة من ولاية الوحدة، مما يرجح أن تعيينه لن يُضعفهم بالانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - وتعريض كل ما كسبوه خلال الحرب الأهلية الحالية للخطر. وبالفعل، ومن وجهة نظرهما، يُعدّ وجود تعبان دينق في جوبا أفضل من وجوده في الوحدة؛ فعلاً على

الصعيد الوطني، ودون وجود في سياسة الدولة، لا يهدد تعبان دينق سيطرتها المستمرة على الوحدة. وطالما لم يهدد تعبان دينق سيطرة بول نوير على الولاية، من غير المرجح أن يتسبب تعيينه نائب رئيس أول بأكثر من الانشقاق الحيني.

الخلاصة

عقب تعيين تعبان دينق نائب رئيس أول، وقبوله لاحقاً من قبل لجنة الرصد والتقييم المشتركة والمجتمع الدولي، تنتهي اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان على نحو فعال. يُقر الأمين العام للأمم المتحدة بالمشكلات بالترتيب الراهن في تقرير نُشر في ١٠ نوفمبر، مشيراً بتصريح عربي بأن المؤسسات الانتقالية المشتركة شاملة جزئياً فقط وداعياً إلى استعادة الشمولية. ومع ذلك، لا يملك أي من الشركاء الدوليين في عملية السلام خطة حول كيفية تنفيذ ذلك. ليس هناك رغبة بعملية سلام جديدة، أو عودة مشار إلى جوبا. وبحسب ما تُشير العقوبات التي تقترح الولايات المتحدة فرضها على مشار، يبدو أن المجتمع الدولي راضٍ عن تهميش قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، بعد قيادة حكومة جمهورية جنوب السودان.

من الصحيح، بحسب ما يقترح العديد من الدبلوماسيين، أنه عندما شملت اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان مشار، لم تنجح. وبالفعل، حتى وإن أعيد مشار إلى جوبا وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، لن تتراح معظم المعارضة لحكومة جمهورية جنوب السودان، وستبقى اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان ليست شاملة لمجموعة متنوعة من الأصوات في ما يشكّل صراعاً منقسماً على نحو متزايد في جنوب السودان. ويجعل ذلك القول، بأن المجتمع الدولي واصل إصراره على أن اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان "هو الشيء الوحيد المتوفر"، تهميش الحكومة لجميع أعضاء المعارضة شرعياً ويضع ثقة الجمهور في عملية لا يعتقد أحد بنجاحها.

في موسم الجفاف القادم، ستواصل الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة التابعة لمشار، في محاولة لاستعادة مقعد على طاولة التفاوض، مهاجمة مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في جميع أنحاء البلاد. وتجري حالياً حملتها في الوحدة. وفي الوقت ذاته، يُعدّ الجيش الشعبي لتحرير السودان، بعد أن أمّن سيطرة كاملة على العملية السياسية، حملة موسم جفاف، بهدفين مترابطين، الأول: إقصاء التهديدات الأمنية، أو

ما يوصف بخلاف ذلك على أنه رجال عصابات، بحسب صياغة مايكل ماكوي، وزير المعلومات، ومارتن إلبا لومورو، وزير شؤون رئاسة الوزراء، في ٥ سبتمبر، عندما حذراً من أن قوى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة كانت لتدمج وإلا "تستبعد" ٣٣ أما الهدف الثاني لحملة الجيش الشعبي لتحرير السودان فيتمثل بأخذ أراضي الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة حيث يمكن تثبيت تعبان دينق قائداً سورياً؛ ففي حين أن تعبان دينق ليس القائد الحيادي للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، تتمثل مقامة حكومة جمهورية جنوب السودان بأن حملة عسكرية قد تجعله يبدو كذلك على الأقل.

وبالتالي، يمهد المسرح لمزيد من الاشتباكات، إذ يُصّر الجانبان على أنه بعد مرور ثلاث سنوات على بداية الصراع، ما زال الحل العسكري ممكناً، في حين يؤمن المجتمع الدولي في عملية سلام لا يثق بها أحد.

قائمة الاختصارات

ARCSS

اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان

FVP

نائب الرئيس الأول

GRSS

حكومة جمهورية جنوب السودان

IGAD

الهيئة الحكومية للتنمية

JMEC

لجنة الرصد والتقييم المشتركة

SPLA

الجيش الشعبي لتحرير السودان

SPLM

الحركة الشعبية لتحرير السودان

SPLM/A

الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش

SPLM-IO

الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة

TGoNU

حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية

ملاحظات

كتب هذا التقرير المختصر جوشوا كريس، وهو المؤلف المشارك مع جيروم توبيانا لورقة العمل ٢٤ التقييم

الأساسي للأمن البشري، حالة من الانشقاق: ديناميكيات الصراع في ولاية الوحدة، جنوب السودان، ٢٠١٣-١٥.

١. فريق خبراء الأمم المتحدة (٢٠١٦)، الفقرات ٩-١٢).

٢. السودان تربيون (2016e).

٣. راديو تمازج (2016g).

٤. بعثة الولايات المتحدة للأمم المتحدة (٢٠١٦)

٥. لينتش (٢٠١٦).

٦. الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠١٦، الفقرة ٣).

٧. مقابلات المؤلف الهاتفية، الأسماء والأماكن محجوبة، أكتوبر-نوفمبر ٢٠١٦.

٨. كريسوتوبيانا (٢٠١٦).

٩. انظر على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية

(٢٠١٦)؛ CIVIC (٢٠١٦)؛ بيناود (٢٠١٦)؛

الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة

(٢٠١٦)؛ فريق خبراء الأمم المتحدة (٢٠١٦)،

الفقرات ٩-١٢).

١٠. مقابلات هاتفية أجراها المؤلف مع أعضاء الحركة

الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، أغسطس

- سبتمبر ٢٠١٦. انظر أيضاً سودان تربيون

(2016b).

١١. الهيئة الحكومية للتنمية (٢٠١٥، ص ٩).

١٢. السودان تربيون (2016a).

١٣. الهيئة الحكومية للتنمية (٢٠١٥، ص ٩).

١٤. راديو تمازج (2016b).

١٥. لجنة الرصد والتقييم المشتركة (٢٠١٦).

١٦. راديو تمازج (2016d).

١٧. وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٦).

١٨. بوث (٢٠١٦).

١٩. راديو تمازج (2016fe).

٢٠. السودان تربيون.

٢١. غاتويتش (٢٠١٥).

٢٢. مقابلة هاتفية للمؤلف مع أعضاء الحركة الشعبية

لتحرير السودان - المعارضة، المواقف محجوبة،

٢٣ نوفمبر. أنظر أيضاً راديو تمازج (2016h)

وسودان تربيون (2016f; 2016g).

٢٣. السودان تربيون (2016c).

٢٤. رويترز (٢٠١٦).

٢٥. تم تعليق قرار الولايات المتحدة في ٢٧ نوفمبر

نتيجة نقص الدعم في مجلس الأمن الدولي وبين

الدول الأفريقية الأعضاء.

٢٦. ليديريز (٢٠١٦).

٢٧. مقابلات المؤلف عبر الإنترنت مع مقيمين في موقع

حماية المدنيين في فيروبوكونا سبتمبر-أكتوبر ٢٠١٦.

٢٨. دور تعبان دينق في السودان وجنوب السودان

قبل ٢٠١٣ م دروس بشكل وثيق في كريس و توبيانا

(٢٠١٦، الصفحات ٢٥-٣٧).

٢٩. راديو تمازج (2016e).

٣٠. راديو تمازج (2016a).

٣١. مونيتويل (٢٠١٦).

٣٢. الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠١٦، الفقرة ٤).

٣٣. راديو تمازج (2016c).

قائمة المراجع

- Al (Amnesty International). 2016. 'We Did Not Believe We Would Survive': Killings, Rape and Looting in Juba. AFR 65/5028/2016. London: Al.
- Booth, Donald. 2016. 'Testimony of the Special Envoy for Sudan and South Sudan Donald Booth before the House Subcommittee on Africa, Global Health, Global Human Rights, and International Organizations: South Sudan's Prospects for Peace and Security'. 27 April.
- CIVIC (Center for Civilians in Conflict). 2016. Under Fire: The July 2016 Violence in Juba and UN Response.
- Craze, Joshua and Jérôme Tubiana. 2016. A State of Disunity: Conflict Dynamics in Unity State, South Sudan, 2013-15. HSBA Working Paper 42. Geneva: Small Arms Survey.
- Gatwich, Simon (unconfirmed author). 2015. 'Text of Letter from Breakaway Commanders in the SPLA-IO, Requesting that President Omar al-Bashir of the Khartoum Regime Send Them Arms Directly'. 20 June.
- IGAD (Intergovernmental Authority on Development). 2015. Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan. 17 August.
- JMEC (Joint Monitoring and Evaluation Commission for the Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan). 2016. 'JMEC Clarifies Its Position on SPLM-IO Leadership Debate'. 24 July.
- Lederer, Edith. 2016. 'US Seeks Sanctions on South Sudan Rebel Leader, Army Chief'. Associated Press. 18 November.
- Lynch, Justin. 2016. 'Top Diplomat Backs New South Sudan Vice President'. Associated Press. 28 August.
- Monytuil, Bapiny. 2016. 'Letter to the President of South Sudan on "Resignation as Deputy Chief of General Staff (D/COGS) for Moral Orientation"'. 7 October.

- President of the Security Council.' S/2016/793 of 19 September.
- UNSG (United Nations Secretary-General). 2016. Special Report of the Secretary-General on the Review of the Mandate of the United Nations Mission in South Sudan. S/2016/951 of 10 November 2016.
- USDOS (United States Department of State). 2016. 'Remarks with Kenyan Foreign Minister Amina Mohamed.' 22 August.
- USUN (United States Mission to the United Nations). 2016. 'Readout of a Meeting between Ambassador Samantha Power, U.S. Permanent Representative to the United Nations, and South Sudanese First Vice President Taban Deng Gai.' 27 September.
- SPLM-IO (Sudan People's Liberation Movement-in-Opposition). 2016. 'Statement on the Violence in Juba.' July.
- Sudan Tribune. 2016a. 'South Sudan's FVP Machar Fires Taban Deng.' 23 July.
- . 2016b. 'SPLM-IO Says Leadership Intact, Calls on President Kiir to Stand with Agreement.' 25 July.
- . 2016c. 'Machar's Faction Calls for Armed Resistance against "Regime" in Juba.' 25 September.
- . 2016d. 'South Sudan Wanted Machar-led Rebels Declared "Terrorists."' 10 October.
- . 2016e. 'South Sudan Rejects New Peace Deal with Machar's Faction.' 21 October.
- . 2016f. 'Kenya Departs South Sudan Rebel Leader's Spokesman to Juba.' 3 November.
- . 2016g. 'S. Sudan Rebel Leader Stopped in Ethiopia, Returns to South Africa.' 21 November.
- UNPoE (United Nations Panel of Experts). 2016. 'Letter Dated 19 September 2016 from the Panel of Experts on South Sudan Established Pursuant to Security Council Resolution 2206 (2015) Addressed to the Pinaud, Clémence. 2016. 'Who's behind South Sudan's Return to Fighting.' African Arguments. 11 July.
- Radio Tamazuj. 2016a. 'New South Sudan FVP Taban Deng Has No Army to Integrate: SPLM-IO.' 14 August.
- . 2016b. 'Mogae Accepts to Work with Kiir's Government as Machar Leaves Hospital.' 27 August.
- . 2016c. 'Makuei and Lomuro Hint at Objectives for Next Military Offensives.' 6 September.
- . 2016d. 'USA and the Coronation of Taban Deng.' 6 September.
- . 2016e. 'Taban Vows to Integrate SPLM-IO Forces into SPLA.' 13 September.
- . 2016f. 'SPLA-IO Reports Renewed Fighting near Leer Town.' 17 October.
- . 2016g. 'JMEC: S Sudan Peace Deal "Wounded, Not Dead."' 28 October.
- . 2016h. 'Riek Machar Denied Entry to Sudan at Airport.' 20 November.
- Reuters. 2016. 'U.S. Condemns South Sudan Opposition Leader's Call for Renewed War.' 28 September.

الوطني للديمقراطية بالولايات المتحدة. ويتلقى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة دعمًا إضافيًا من سويسرا والذي لم يكن من الممكن بدونه أن يُطبق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بفعالية.

شكر وتقدير

محرر السلسلة: إميل ليرن (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)
 المحرر: تانيا إنولوكي (Tania Inowlocki)
 رسام الخرائط: جيلي لوف، (MAPgrafix(jiluff@mapgrafix.com)
 التصميم والتنسيق: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)

معلومات الاتصال

للمزيد من المعلومات أو لإرسال الملاحظات، يُرجى الاتصال على يوديت ليما، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) على عنوان البريد الإلكتروني: khristopher.carlson@smallarmssurvey.org

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA)
 مسح الأسلحة الصغيرة

Maison de la paix
 Chemin Eugene-Rigot 2E
 1202 Geneva, Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
 فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٢٢ ٢٧٢٨



ملخص مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

يُعد مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان مشروعًا يمتد لعدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة كبيرة من الشركاء الدوليين والسودانيين. ويقوم هذا المشروع من خلال إعداد ونشر أبحاث موضوعية بدعم مبادرات الحد من العنف، ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية، وإصلاح القطاع الأمني، والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان وجنوب السودان. كما يُقدّم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

وُصّمت التقارير المختصرة لتوفر لمحات دورية عن المعلومات الأساسية بصيغة سهلة على القارئ. كما يُصدر هذا المشروع سلسلة من أوراق العمل تكون أطول وأكثر تفصيلاً من التقارير المختصرة. وتتوفر جميع الإصدارات باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org. علاوة على ذلك، ينشر المشروع تقارير "حقائق وأرقام" شهرية حول قضايا الأمن الرئيسية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) دعمًا ماليًا مباشرًا من وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. وحصل المشروع أيضًا على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كندا، ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية، والتجمع المعنى بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة. كما سبق أن تلقى المشروع الدعم من المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام، والصندوق

